الرقم الدولي المعياري للمؤتمر ـــــ (معتمد ومصنف دوليًا) ـــــ ISBN 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

السياسة اللغوية الواقع والطموح

أ.د. يوسف خلف محل العيساوي

قسم اللغة العربية– كلية الآداب– الجامعة العراقية

والعضو المراسل في مجمع اللغة العربية بالقاهرة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعدُ:

فالتشـــريع اللغوي الرَّاشـــد أســـاسٌ في الحفاظِ على ســـلامةِ العربيَّةِ، وتمكينها في الحياة العامَّة والخاصَّـة للنَّاطقين بها، وتلك التَّشريعاتُ اللغويَّةُ تُعدُّ سندًا حقيقيًا للعاملين في حقل اللغات، وذلك انطلاقًا من أنَّ اللغةَ (لا تحمي نفسـها)، فكلُّ أُمَّةٍ ترنو نحو التقدّم لا بُدَّ من قيامِ سـياسـة لغوية أصـيلة في بابها، متجددة في فصولها، محققة لأهدافها.

فالتشـريعات اللغوية عاملٌ حصـين لحماية اللغة؛ لأنَّ (اللغة لا تحمي ذاتها) وإنَّما قوة اللغة من قوة أهلها، وقد أشـار الإمام ابن حزم الأندلسـي إلى هذه القضـية بقوله: (إنَّ اللغة يسـقط أكثرها ويبطل بسقوط دولة أهلها، ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم، أو بنقلهم من ديارهم واختلاطهم بغيرهم؛ فإنَّما يُقيّد لغة الأُمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها، ونشاط أهلها وفارغهم. وأمَّا من تلفت دولتهم، وغلب عليهم عدوهم، واشـتغلوا بالخوف، والحاجة، والذل، وخدمة أعدائهم فمضـمون منهم موت الخواطر، وربما كان ذلك سـببًا لذهاب لغتهم، ونســـيان أنســـابهم وأخبارهم، وبيود علومهم، وهذا موجود بالمشـــاهدة، ومعلوم بالعقل ضرورة)[1].

قلتُ: صـدق ابن حزم والله، فجميع الأُمة تعلم أنَّ الاسـتعمار لمَّا دخل بلادها عمِل في لسـانها التخريب والتغريب، بل عمل على إبداله وإبطاله، ودعا إلى إحياء العاميات والدوارج، فلا يحقرنَّ أحدٌ منَّا أمر اللسان؛ فإنّه أمر عظيم، ولهذا قُرن بالدين[2].

وقد تنبَّه المُحدَثون إلى خطورة إهمال أمر اللغة في شـأن السـياسـة، يقول الدكتور عبد السـلام المسدّي: «من ظنَّ أنَّ اللغة شيءٌ، والسياسة شيءٌ آخر؛ فقد وضع نفسه خارج منطق التاريخ، ومن توهَّمَ أنَّ الخيارات السياسية تستقيم في معزل عن الخيار اللغوي، فقد ظلم السياسة وظلم اللغة وظلم نفسه. إنَّ المسـألة اللغوية قائمة في جوهر التصـور السـياسـي من حيث هو إدارة حياة الناس في معاشـهم وفي إنجازاتهم وفي أحلامهم، أمَّا ما يتصـل بعوالمهم الرمزية من فنٍّ وإبداع فلا معنى لشـيءٍ من كلِّ ذلك خارج الخيار اللغوي»[3].

ويقول الدكتور أحمد الضبيب: «الحاجة ماسّة إلى وضع سياسة لغوية تهدف أول ما تهدف إلى تربية النشء على احترام اللغة، وتوعية المواطنين بأهميتها، وإصـدار التشـريعات بجعلها متطلبًا ضـروريًا في التعليم، والإعلام، والعمل، وجميع نواحي الحياة»[4].

---

(1) الإحكام في أُصول الأحكام: 1/ 31.

(2) ينظر: تنبيه الرجل العاقل: 1/ 270، وله كلام عظيم في وجوب دخول الأُمم تحت هذا اللسان عربا وعجما: 1/ 271.

(3) العرب والانتحار اللغوي: 39.

(4) العرب والخيار اللغوي: 94- 95

ومن هنا جاء بحثي بعنوان (السياسة اللغوية الواقع والطموح) [1]:

ومِمَّا يهدف إليه البحثُ:

1- التعريف بالسياسة اللغوية ومقاصدها.

2- بيان مركزية قضية التعريب في السياسة اللغوية.

3- بيان التحديات وتحديد المقومات.

وسيقفُ هذا البحثُ عند ظاهرة التشريع اللغوي، وكيفية تطبيقه، وبيان عائديتهِ الجليلة على اللغة الأُم، وعلاقة ذلك بالوحدة المجتمعية.

وسيعتمد البحث على منهج تكاملي، إذ سيعتمدُ على الاستقراء لتلك القوانين اللغوية، ومن ثَمَّ وصفها، وبعد ذلك يقوم بتحليل العوائق التي تقوم أمام تطبيق تلك السياسة اللغوية للوصول إلى مقومات حقيقية قابلة للتطبيق.

ولتحقيق ذلك سيكون بحثنا على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها مسوغات الموضوع، وبيان أصالتهِ.

المبحث الأول: السياسة اللغوية حصنٌ للعربية.

المبحث الثاني: تعريب التعليم مرتكزٌ أساس في السياسة اللغوية.

الخاتمة وفيها أهم النتائج.

أسألُ الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد في القول والعمل

أ.د. يوسف خلف محل العيساوي
قسم اللغة العربية- كلية الآداب- الجامعة العراقية
والعضو المراسل في مجمع اللغة العربية بالقاهرة

(1) صدرت في السنين الأخيرة دراسات جادَّة عن التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، من ذلك: حرب اللغات والسياسات اللغوية (لويس جان كالفي)، وكتاب التخطيط والسياسة اللغوية تجارب من الدول العربية السجل العلمي للندوة الدولية التي أقيمت في الرياض 1437هـ- 2015م، وكذلك الأبحاث الجادة في مجلة التخطيط والسياسة اللغوية الصادرة عن مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

المبحث الأول

السياسة اللغوية حصنٌ للعربيَّة

السياسة اللغوية: هي مجموعة من الاختيارات الواعية، والمواقف الرسمية التي تتخذها الدول والحكومات في شأن العلاقة بين لسانٍ ما، أو ألسنةٍ ما، والحياة الاجتماعية أو الوطنية[1].

قال الدكتور عبد العزيز الخثلان: «ولمَّا كان التخطيط رسمًا للسياسة اللغوية التي تتبناها الدولة، فهما مفهومان متلازمان يضمن كل واحد منهما صاحبه، فلا سياسة فاعلة ما لم يكن لها تخطيط لتنفيذها... وعند الحديث عن التخطيط للغة نقف أمام قضايا ذات أهمية بالغة هي: رسم السياسة، المسؤول عن التنفيذ، المتابعة وقياس الأثر، الجهات الأكثر تأثيرًا في إنجاح السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي»[2].

ومن ههنا عُرِّف التخطيط اللغوي بأنَّه: «يشير إلى الجهود المُوجَّهة من قبل الحكومات أو الهيئات الرسمية وشبهها، أو الأفراد للتأثير على السلوك اللغويّ للمجموعات اللغوية الكبيرة والصغيرة فيما يتعلق باكتساب اللغة، أو بنيتها، أو وظيفتها، أو مكانتها داخل مجتمع ما»[3].

فتخطيط الأُمة الذي تقوم عليه تنميتها وتقدمها المنشود إذا لم يتضمن المسألة اللغوية فهو تخطيط فاسدٌ؛ لذا ينبغي أن تكون المسألة اللغوية من أولويات مخططي الأُمة، ولا بُدَّ من وضع قانونٍ يقوم بتمكينها وحمايتها، يقول الدكتور عبد السلام المَسدِّي: «إنّ التشريع اللغوي مسألة في غاية الدقة، وهي قضية مبدئية كثيرًا ما كانت مرآة تطفو على سطحها الهواجس المغمورة، والإشكالات المزهود فيها، والعرب من فرط ثقتهم بأنَّ عوامل التهرئة لا يمكن أن تنال من لغتهم، ولا أن تأتي على رسمها، زهدوا في أخذ أنفسهم بالحذر، وأغمضوا أعينهم عن الاستشراف المستقبلي الحصيف، إنَّ فكرة التشريع اللغوي مقترنة جدًا بحيثيات السهر على تطبيقه، فهو في حد ذاته رمز رفيع الدلالة على الإحساس بأشراط الهوية»[4].

(1) ينظر: السياسة اللغوية لدى الأُمم الحية: 105.

(2) التخطيط اللغوي نحو العربية بين المقننين والمنفذين: 79- 80.

(3) التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية تأسيس نظري: 13.

(4) العرب والانتحار اللغوي: 67.

ويقول الدكتور أحمد مطلوب: «إنَّ التشريع اللغوي ضروري للحفاظ على سلامة العربية، ليكون سندًا للعاملين في حقلها، ودعمًا للمجامع والمؤسسات ووسائل الإعلام، واعتزازًا بها، وتقديرًا لها، وهي لغة الكتاب العزيز، ولسان الملايين في أنحاء المعمورة»[1].

ومن ههنا كانت مقولة (تأمين العربية فرضُ تكليفٍ على السائس) من أبدع المقولات التي أنشأها الدكتور محمد الأَوْراغي، وأفضى منها قائلاً: «بحكم التعاقد الفعلي، أو الضمني بين ساسة الأُمة وشعبها، يتعين أنْ يكون للشأن اللغوي نصيبٌ من اهتمام أُولي الأَمر في أوطان العربية والإسلام»[2].

وإذا انتهينا من تأمين العربية، تحقق لنا (الأمن اللساني)، هذا الأمن الذي لا يقلُّ أهميةً عن سائر صنوف الأمن التي يتعلق بوجودها استمرار الاستقرار في كل مجتمع، وليس من الصواب في الرأي الاعتقاد بأنَّ حفظ الأمن اللساني أمرٌ ثانوي بالقياس إلى حفظ الأمن الاجتماعي أو السياسي أو الصحي أو الغذائي، وهذا يتطلَّبُ سنّ قوانين لغوية تمنع العبث بقواعد اللسان العربي، وتعزز حضور اللغة العربية في جميع المجالات داخل أوطانها[3].

والسلطة العاملة على حماية اللغة تكون في مسارين كبيرين، هما[4]:

1- حماية اللغة بالتشريع والقانون، والسياسة والتخطيط اللغوي.

2- حماية اللغة بالتنمية والاستثمار والابتكار والتقنية.

وقد سطَّرَ الدكتور عبدالله البريدي جوانب محورية نستطيع أن نقول عنها (ما وراء) التشريعات والقوانين التي تحمي اللغة، وهي عشرةٌ[5]:

1- اللغة لا تطيق حماية ذاتها بذاتها، وإنما تكون الحماية بقوة الدولة وهيبة سلطانها.

2- قوة الدولة من قولة لغتها، وفق منطق سليم لغتك قوية بصدق إذن دولتك قوية بحق.

3- قوة اللغة تتطلب تفعيلاً للعلماء والمختصين والناشطين في المجال اللغوي، وتفريغهم لتحقيق ما يجب إنجازه في شأن المسألة اللغوية.

4- القوتان العلمية والإخبارية مرتهنتان بقوة الدولة، وحيوية لغتها، وفاعليتها وشيوعها.

---

(1) التشريع اللغوي: 12.

(2) لسان حضارة القرآن: 100.

(3) ينظر: لسان حضارة القرآن: 101- 102.

(4) ينظر: مدخل فلسفي مفاهيمي للحماية القانونية للغات: 41.

(5) ينظر: مدخل فلسفي مفاهيمي للحماية القانونية للغات: 42.

5- الأعداء يشتغلون بما يقوي لغاتهم ويضعف لغتنا، وهذا يستوجب التفطن لكلِّ ما يحكونه عن اللغة وهمومها.

6- الاختلاط بالأعاجم في الحياة اليومية يتطلب معالجةً ناجعة.

7- اختلاط أبناء العربية بالأجانب خارج دولهم يستلزم التفاتة قانونية ذكية.

8- الاعتزاز اللغوي، والأنفة اللغوية له دواعٍ كبيرة توجب قيام الدولة بفرض قوانين ملزمة لتحقيق ذلك.

9- ضعف اللغة في الدولة مؤذنٌ (بموت الخواطر)، أي: ضمور الإبداع والابتكار، على نحوٍ يضرُّ بحاضر الدولة ومستقبلها ومساراتها التنموية.

10- ضعف دعم اللغة سبب موصل لانطمار الأخبار عن المنجزات التنموية، والصلات الاجتماعية، وخمول العلوم وبيودها.

فالسياسة اللغوية متلازمةٌ مع التخطيط اللغوي، هذا التخطيط الذي يهدف إلى أهداف متعددة، منها: التنقية اللغوية، والإحياء اللغوي، والإصلاح اللغوي، والتقييس اللغوي، ونشر اللغة، وتوحيد المصطلحات، وصيانة اللغة[1].

وبلداننا العربية كثيرٌ منها اتخذت قانونًا للحفاظ على سلامة اللغة العربية، وأصدرت تشريعات لغوية كفيلة -في حال تطبيقها وإلزام المعنيين فيها- أن تحافظ على اللغة، وتعمل على تنميتها[2].

فجميع تلك القوانين الخاصة بسلامة العربية تحتاجُ إلى هيئات رقابية ملزمة تُعين الجهات المشرعة، تكون مهمتها ما يأتي[3]:

1- الرقابة والإشراف على تنفيذ التشريع اللغوي، واقتراح مشروعات القوانين والأنظمة المتعلقة بشؤون اللغة العربية.

2- إقرار الخطط اللغوية التي تضعها الوزارات والمؤسسات والجامعات.

3- نشر الوعي اللغوي بين متكلمي العربية في وسائل الإعلام المختلفة.

إنَّ سنّ تلك القوانين لا يؤتي أُكله أيضا إلَّا بتنفيذ خطة محكمة تكونُ نابعةً من إرادة الأُمة التي تؤمنُ أنَّ طريق تقدّمها لا يكونُ إلَّا بلسانها، وهذا يُحصَّل بما يأتي[4]:

---

(1) ينظر: التخطيط اللغوي والسياسية اللغوية تأصيل نظري: 17- 21.

(2) ينظر: التشريع اللغوي: 12- 14.

(3) ينظر: التشريع اللغوي: 15- 16.

(4) ينظر: لسان حضارة القرآن: 103- 104.

أ. إقرار العربية لغة للتعليم في جميع المستويات والتخصصات، ولغة للبحث العلمي في أدقِّ فروعه وأحدثها، ولإنجاح هذا المبدأ يلزم تدبير أُمور أربعة:

1. تغيير الرأي في قطاع التعليم المحتسب ثقلًا تنوء بحمله ميزانية الدولة، وبالتالي يمكن تحويله إلى بضاعة تدرُّ الأرباح إلى سوق الاتجار، ولا تصحُّ المقارنة بين الدول المتجرة في المعرفة والتربية، مع اتساع هوة الفوارق.
2. استنهاض النُّخب من ذوي القدرات الذهنية الرفيعة، والكفاءات العلمية المحكمة، وحثهم على الانخراط في قطاع التعليم بوصفه القاعدة الوحيدة لإطلاق نهضةٍ في أُفق حضارة مستقبلية.
3. التشجيع المادي والمعنوي للعلماء الأفذاذ من ذوي اللسان القرآني على مواصلة البحث في علوم الأُمم المتطورة والتنقيب في خبراتها المهنية بلسانها الأصلي، ثم إفراغ معارفهم العلمية وخبراتهم المهنية في مؤلفات باللغة العربية.
4. تعلم لغات الأُمم المتطورة علميًا وتقنيًا بدون استثناء، بحيث يكون تعليم العربية في وطنها فرض عين، وتعليم أية لغة من لغات الأُمم المتطورة فرض كفاية.
5. جعل العربية لغة الإدارة والإعلام، فلا يُبرم شيءٌ من العقود بغير العربية.
6. كل كتابة موجَّهة للعموم في وطن العربية لا تكون بغير هذه اللغة، وكل كتابة باللغة العربية تخرج إحدى قواعدها الصوتية أو الصرفية أو التركيبية لا يسمح بعرضها للعموم.

فاتخاذ اللغة الأُم طريقًا للتقدم العصري لا يختلف عليه العقلاء.

المبحث الثاني

تعريب التعليم مرتكزٌ أساس في السياسة اللغوية

اعتنى المحدثون بقضية التعريب، وكان من التفريعات التي نشأت عن هذه القضية تخصيص القول في تصنيف المعارضين للتعريب على ثلاثة أصناف[1].

الصنف الأول: فئة حسنة النية تُحبُّ العربية، وتعتقد بقدراتها على نقل العلوم وسائر معطيات التقنية، ولكنّها تُحجم عن ذلك لما ترى من التدفق الهائل لمعلومات التقانة في هذا العصر.

الصنف الثاني: فئة تجهل اللغة العربية جهلاً يكاد يكون تامًّا؛ فهي تشعر بالعجز عن أداء هذه المهمة، وأفراد هذه الطائفة يتصرفون بمزيج من الخجل المستتر والمكابرة المعلنة، ويرون أنَّ بقاء الحال على ما هو عليه يريحهم من جهة، ويحفظ لهم كرامتهم من جهة أُخرى.

الصنف الثالث: فئة مستغربة مستلبة ترى الدنيا بعيون غربية، وتعتقد أنَّ استعمال اللغة الأجنبية في تدريس العلوم التطبيقية هو خيار النهضة الوحيد، والإقدام على استعمال العربية في هذه العلوم ضرب من الهوس القومي.

وقد غفل هؤلاء عن حقيقة أكيدة أنَّ التدريس بالعربية أمرٌ لا مناص منه، وقال الدكتور عبد العلي الودغيري: «تعميم التعليم لتعميم المشاركة في التنمية وتوطين المعرفة أمران لا يتحققان بشكل جيد ومفيد، إلَّا باستعمال اللغة الوطنية الجامعة المشتركة، وهي الفصحى بالنسبة لكل الدول العربية»[2]، والتعريب لا يراد به خدمة العلم وحده؛ وإنَّما يسعى إلى تحقيق ثلاثة أُمور[3]:

الأول: التدريس بالعربية (قضية عربية) تخص العرب كلهم، وإنَّ الإعراض عنها تنكّرٌ للأُمة، وطعنٌ في أهم مقوماتها، ومن استبدل لغة بلغته خسر قوميته، وفقد كيانه، ولفَّه الضياع.

يقول الدكتور أحمد الضبيب: «ولو أنَّ هذه الشعوب التي استبدلت في التعليم بلغتها الوطنية لغة أجنبية حصدت خيرًا من وراء ذلك، لكان فيه دليل على صحة اتجاهها، لكن الواقع أنَّ هذه الشعوب التي مُسخت لغويًا هي من أكثر شعوب العالم تخلفًا، وأشدها فقرا، وأكثرها قبولاً للمساعدات المشروطة أحيانًا

(1) ينظر: اللغة العربية في عصر العولمة: 44؛ وبحوث في العربية: 140- 141.

(2) لغتنا أداة تنميتنا: 10.

(3) ينظر: في رحاب القلم: 5/ 132- 133.

بالشـرط اللغوي، وهو اسـتمرار التعليم باللغة الأجنبية، أو فتح آفاق جديدة لهذه اللغة الأجنبية، كي تعمل بنشاط في هذه المجتمعات»[1].

الثاني: إنَّ التدريس بالعربية يشـيع العلم بين الناس، فقد انتهى الزمان الذي كان العلم فيه حكرًا على طبقة خاصة، وكان الإسلام قد دعا إلى العلم، وفضَّلَ الله الذين يعلمون، وكرّم العلماء.

يقول الأُسـتاذ علَّال الفاسـي: «وإنَّ الأُمة التي تتعلم كلها بلغة غير لغتها لا يمكن أنْ تُفكر إلَّا بفكر أجنبي عنها، وإني لأذكر كلمةً كان كتب لي بها الصديق العزيز "أحمد بلفريج" –عافاه الله وحفظه–، وكان قد ذهب من باريس إلى مصر ليُتمّ دراسته: إنَّ العلم إذا أخذته بلغتك أخذته، وإذا أخذته بلغة غيرك أخذك! وهي كلمة لا أدري إذا كانت من وضع الطالب "بلفريج"، أو من محفوظاته، إلَّا أنَّها علقت بذهني، لما لها من المعنى العميق، الذي يُعبِّرُ عن أثر اللغة في تكوين الشخص وتكييفه»[2].

الثالث: إنَّ التدريس بالعربية يدفع إلى التقدم، ويخدم العلم، ويخلق أجيالاً قادرة على الفهم الدقيق، والتطور السريع.

يقول الدكتور أحمد الضبيب: «اللغة القومية سلاحٌ، إنْ استطعت استعماله بذكاء حصلت على النصـر والتقدم، وإنْ عطَّلته أو أقصـيته حاقت بك المشـكلات، وخلَّفتك الأُمم خلف ظهورها، وقد فطنت جميع الأُمم المتقدمة لذلك، فعملت على ترسـيخ الاعتماد في التعليم على لغاتها الوطنية؛ لأنها وسـيلة تثقيف الشـعوب، وتوطين العلوم والتقنيات، واكتشـاف العبقريات، وهذا ما صـنعته اليابان وكوريا وفيتنام وأندونيسيا، وغيرها من الشعوب الناهضة شرقًا وغربا، وصنعته في مقدمة الجميع دولة الصهاينة التي أحيت لغة ميتة وجعلتها لغة العلم والتقنية والصناعة»[3].

ومجمل معارضة تعريب التعليم يرجعُ إلى أُمورٍ يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

الأول: لغة العلم عالمية، وهي اللغة الإنجليزية: وهذا الاعتراض لا يؤخذ على إطلاقه؛ إذ تضمَّنَ أمرين هما: لغة العلم الإنجليزية، والاخر وصـفها بالعالمية، وهذا أمرٌ لا يقفُ عند النقد العلمي؛ فجميع الأُمم المعتبرة والمتقدمة تُدرِّسُ العلومَ بلغاتها، وكذلك ادّعاء العالمية للإنجليزية أمرٌ لا يخلو من مكابرة. يقول الدكتور مازن المبارك: «وإنَّنا لنسـأل القائلين باسـتخدام اللغة الأجنبية في التعليم العالي: أيّ لغةٍ تريدون؟ فإن كانوا يؤثرون الإنجليزية، فكيف تُحل مشكلة الأساتذة والعلماء العرب الذين درسوا في بلاد

(1) العرب والخيار اللغوي: 149– 150.

(2) النقد الذاتي: 333.

(3) العرب والخيار اللغوي: 150.

لغتها فرنســـية أو روســـية، وإذا كانت اللغة الإنجليزية اليوم هي أكثر اللغات انتشـــارًا في مجال العلم والتكنولوجيا، فهل نغيرها بعد عشـر سـنوات إذا نافسـتها لغة ثانية كالروسـية؟ أم نترجم إليها كل ما ينتجه علماء الأُمم، فيصـــبح دور العلماء العرب أنْ يترجموا بين الفينة والفينة من لغة أجنبية إلى لغة أجنبية أُخرى عوضًا عن النقل عن كل اللغات، ومن كل الأُمم إلى لغة يفهمها المتعلمون»[1].

ويقول الدكتور أحمد الضـــبيب: «أمّا القول بأنَّ لغة العلم هي الإنجليزية، فذلك ليس على الإطلاق، وإلَّا ما شـأن لغة العلم المكتوب بالفرنسـية، والعلم المكتوب بالألمانية، وذلك المكتوب باليابانية والصـينية والروسـية. أليس ما تنتجه هذه الدول بلغاتها الوطنية علما؟ إنَّ دول العالم جميعها تنتج علومها وتكتبها بلغاتها المحلية، وهذا لا يعني أنها لا تشـــارك ببحوث باللغة الإنجليزية وغيرها، وإنما يعني أنها تقدم العلم لأبنائها باللغة المحلية، وتشـارك العالم في كتابة البحوث المنشـورة خارج حدود بلدانها بالكتابة باللغة الإنجليزية»[2].

ومتطلب عالمية اللغة الإنجليزية قديمٌ وجديد، فالمستشـــرقون ومَن شـايعهم كانوا يُقعّدون لهذه الفكرة، وهي ترك اللســان العربي، واتخاذ اللســان الأجنبي؛ فالأول معيقٌ للتقدم، والثاني هو طريق التقدم والبحث العلمي[3].

وهذا الذي يذهب إليه أهل العربية والداعون إلى التعريب من أنَّ اللغة الأُم هي أصل التقدم والمعرفة قال به المتابعون لشأننا، يقول (رتشتين) في كتابه (تأريخ المصرية: 1875– 1910): «ولغة التعليم المقررة في هذه المدرسة وغيرها من المدارس العالية ليست العربية، ولكن الإنجليزية ثم الفرنسية إلى حدٍّ ما، وهم يجيبون على ذلك التفضيل، بأنَّ اللغة العربية ليست لغة علمية، وأنه لا يوجد بها كتب مدرسية وافية بالغرض، وأنه من الصعب الحصول على أساتذة يعرفون اللغة العربية، هذا الطعن أو ما يتعلق منه على الأقل بطبيعة اللغة والكتب المدرسية سخيف للغاية أمام ذلك التأريخ المجيد تاريخ الحضارة والعلوم العربية في العصور الوسطى»[4].

وقد هزَّ ذلك الوضع المنقلب على العربية وعلومها أهل مصر، وعملوا جاهدين على اتخاذ العربية لغة للثقافة والعلم، ومن ثم صار التأثير (أي: تاثير مصر الجديد) ظاهرًا على بلاد العربية.

---

(1) اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي: 27.

(2) لماذا يرفضون التعريب: 38.

(3) ينظر: الفصحى لغة القرآن: 136– 144 .

(4) تاريخ المسألة المصرية: 298– 299؛ وينظر: العرب والخيار اللغوي: 136– 147.

الثاني: تسارع العلم في الدول المتقدمة، وصعوبة اللحاق به باللغة الوطنية:

فعلم اليوم طوفان من المصطلحات ومعارف متجددة كل يوم، وليس كل شهر أو كل سنة، وهذه حجة مرفوضة أيضا؛ فالطالب المؤهل ينبغي أن يكون صحيح التكوين في باب العلم، متابعًا لتطورات العلوم، مطَّلعًا على بحوث تخصصه أولاً بأول[1].

ويقول الدكتور مازن المبارك: «يرى القائلون باستخدام اللغة الأجنبية أنَّ العلوم الطبية والتقنية في تطور دائم، مما يجعل الاعتماد على المراجع العربية أمرًا غير ميسور، وهذا حق لا مرية فيه، بل إنَّ هذه الصعوبة يعانيها الذين يتقنون اللغة الأجنبية أيضا، ولذلك فإنّنا نرى أنه لا بُدّ أولاً من إتقان اللغة الأجنبية، ولا بُدَّ ثانيًا من قيام تعاون عربي مشترك على إصدار دوريات ومجلات تُعنى بالتطور العلمي المستمر، وبآخر ما تنتجه قرائح العلماء، لا عند أُمة معينة، ولا في لغة واحدة، بل علماء الأُمم جميعها وفي كل اللغات»[2].

الثالث: قضية المصطلح العلمي:

اعتاد المعارضون للتعريب أنْ يرددوا قضية (المصطلح العلمي)، وهي قضية مكرورة، فهم يدَّعون أنه لا يمكن اللحاق بتلك المصطلحات، أو حصرها، أو توحيدها، وقد أجاب أهل التعريب عن هذا الاعتراض وفنّدوه، يقول الدكتور أحمد مطلوب: «وقد لجأ بعض الأساتذة للتغلب على صعوبة التدريس باللغة العربية إلى استعمال المصطلحات الأجنبية مِمَّا لم لوضع اسم عربي له، وكان شرحهم بالعربية، وهو أسهل عليهم، وأكثر فائدة للطلبة، وجاءت هذه العملية توفيرًا للوقت والجهود التي اتجهت إلى نواحٍ أُخرى. ولم يلاقِ بعض الأساتذة صعوبة في الشرح والمصطلحات، فقد استطاعوا بالمثابرة والإيمان أنْ يقضوا على العقبات التي تقف أمامهم، ولم تكن المصطلحات عقبة لا تطال في سبيل التدريس بالعربية، فقد بذلت جهود عظيمة في هذا العصر، ووضعت معاجم للعلوم المختلفة»[3].

ويقول الدكتور أحمد الضبيب: «فالقول بكثرة المصطلحات وانهمارها لا يقف حائلاً دون تعريب المادة المعرفية؛ ذلك أنَّ المصطلحات لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من المادة المعرفية المراد نقلها إلى العربية، ومع افتراض كثرتها الهائلة ليس هنالك ما يمنع استعمال بعضها معربًا، بمعنى أن يخضع للقوالب

(1) ينظر: لماذا يرفضون التعريب: 39- 40.

(2) اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي: 30.

(3) في رحاب القلم: 5/ 126.

والصـــيغ اللغوية العربية، كما فعل أســـلافنا القدماء في بعض معالجاتهم الاولى في التعريب، وكما يفعل الأجانب الآن عندما ينقلون مصطلحاتنا العربية إلى لغاتهم»[1].

وقال الدكتور مازن المبارك: «إنَّ استخدام اللغة العربية في التعليم أمر، واستعمال المصطلحات أمر آخر، ونحن لم نتعرض لموضـوع المصـطلحات، وإنْ كنا سـنقترح لمشـكلته الحلول، ولكننا ندعو إلى التعليم بالعربية، أي: أن يكتب عن العلم بالعربية، ونلقي دروسنا بالعربية»[2].

وجميع ما أُثير من شـبهات عن المصـطلح مردودةٌ، وهي لا تقف عند قليل من النقد، لا كثيره، وأهم تلك الشبهات[3]:

1- العربية لغة بداوة تفتقر إلى التجريد، ولا تستطيع حمل المصطلحات الحضارية.

2- العربية لا عهد لها بالمخترعات والمكتشفات الحديثة.

3- عدم دقة المصطلحات الأصيلة.

4- لغة العلم لغة عالمية.

5- قلة المصطلحات العربية القديمة وعدم جدواها.

يقول الدكتور إبراهيم مدكور: «وقيمة لغة العلم في أن يلتقي عندها العلماء، وهي ولا شـــك اصطلاحٌ، وقد قيل قديمًا: لا مشاحة في الاصطلاح، ومن العيب أنْ نلتقي عند اللفظ الأجنبي، ثم نختلف في مقابله العربي»[4].

ويقول الدكتور جميل الملائكة: «التعريب هو الذي يفضي بالمصطلحات إلى التوحيد: ويفضي بنا هذا الحديث إلى أولاء الذين يقولون بالتريث في التعريب ريثما يتم توحيد المصطلحات، ولكن أي مصطلحات توحد إذا لم تدخل الألفاظ المقترحة مجال الاستعمال، وأنى يجري التوحيد إذا لم يتنادَ العلماء لتبادل الرأي في الألفاظ العلمية العربية التي استعملوها في تدريساتهم، وفيما ينشرونه من بحوثهم وكتبهم المؤلفة باللغة العربية والمترجمة إليها، إنَّ استعمال هذه الألفاظ والمصطلحات هو الذي يميز بعضها على بعض، وإن تداولها هو الذي يؤدي في الآخر إلى اختيار الأصلح منها وإقراره»[5].

---

(1) لماذا يرفضون التعريب: 42.

(2) اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي: 31.

(3) اللغة العربية والعولمة: 107- 122.

(4) لغة العلم المعاصر: 12.

(5) الصعوبات المفتعلة على درب التعريب: 28.

الرابع: ندرة الكتب العربية بالعلوم التطبيقية المعاصرة وصعوبة تأليفها:

وهذه دعوى لا تصمدُ أمام حقيقة أنَّ أُمَّةً من الأُمم تريدُ أنْ تُشاركَ في صناعة الحضارة، وأنْ يدخلَ أبناؤها عالم الإبداع والعيش الكريم. وقد رُدَّت هذه الدعوى بأيسر ما يكون، يقول الدكتور أحمد الضبيب: «من المعلوم أنَّ الكتب المطلوبة لمقاعد الدراسة هي كتبٌ مقررة للطلاب ومحدودة، ويمكن تأليفها، أو ترجمتها بوقت قصير، إما من قبل المتميزين من أعضاء هيئة التدريس، أو من قبل مؤسسات يعهد إليها بالتأليف والترجمة على امتداد الوطن العربي، أو من خلال الناشرين العرب أو الأجانب الذين سيجدون في تعريب العلوم سوقًا رائجة للكتب المقررة، يستثمرون فيها ويحققون بها أرباحًا مجزية».[1]

وقال الدكتور أحمد مطلوب: «قلة الكتب العلمية، وكان لذلك أثر في التمسك باللغة الأجنبية، فقد فتح العرب عيونهم في هذا العصر بعد سبات طويل، ووجدوا كلَّ شيء حولهم جامدًا، وكان الغرب قد سبقهم، واكتشف ما لم يدور في خلد إنسان، وألّف في العلوم المختلفة، ولم تكن في العربية كتب تُغني، فأخذوا ما يصدره الغرب، وظلوا كذلك حتى إذا ما استساغوا ذلك ووجدوه سهلاً يسيرا لا يكلف إلَّا تحويل النقود، ركنوا إلى الراحة، وتركوا الجامعات على حالها لا يعنيهم من أمرها شيء ما داموا يجدون الكتب الأجنبية أمامهم، وما داموا قد حفظوا ما في هذه الكتب، وعرفوا كيف يقدمونها للطلاب. وإذا كان هذا الوضع مقبولاً في بادئ الأمر، فلن يُقبل بعد أنْ انتقلت الأُمة العربية وتطورت تطورًا كبيرًا، وأخذت تسابق الزمن وتبعث بأبنائه ليتفوقوا على أقرانهم في الجامعات الأجنبية»[2].

الخامس: عدم الاعتداد بالنفس وتحقيق الذات:

من المشكلات التي يعانيها ابن العربية: المشكل النفسي، وهو عائق غير منظور لأول وهلة في أنفس كثير من الباحثين العرب، فهناكَ جملة صالحة ممن يتقنون اختصاصات علمية وهم على دراية بالعربية، ولكن يترددون في كتابة بحوثهم بالعربية؛ لأنَّ بريق اللغة الأجنبية مانعٌ قوي من دخول عالم التعريب.

قال الدكتور أحمد مطلوب: «عقدة النقص التي شعرنا بها في أول عهدنا بالتبعية، وقد ظلت تراودنا وتلاحقنا وأصبحنا نأنفُ أنْ ندرس بلغتنا أو نقرأ بها، وربما لا يجهر بذلك بعضنا، وإنَّما يتحدث عن تدهور العلم وهبوط مستوى الطلبة عند التدريس بالعربية واتخاذها لغة للعلم، وعن حرماننا من مواكبة العلام، وهذه تعلات لا يقبلها وطني غيور يحب أُمته، ويسعى إلى تقدمها، وهو يرى دول العالم تدرس بلغاتها، وتتسابق في البحث والاختراع»[3].

---

(1) لماذا يرفضون التعريب: 45.

(2) في رحاب القلم: 5/ 119.

(3) في رحاب القلم: 5/ 120.

يقول الدكتور سعيد حارب: «تعتبر المشكلة النفسية إحدى العوائق التي تقف أمام التعريب، إذ إنَّ كثيرًا من الباحثين، واعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي يترددون في الكتابة، أو التدريس باللغة العربية، وذلك لاعتيادهم على اللغة الأجنبية، سواء كان في دراستهم أو تدريسهم، كما يتردد بعضهم الآخر لأنه ينظر إلى اللغة العربية باعتبارها لغة لا تلبي احتياجاته العلمية، أو أنها أدنى من المستوى العلمي الذي وصل إليه، بينما التحدث أو الكتابة أو التدريس باللغة الأجنبية يحقق له ما يصبو إليه من تميز أو مكانة اجتماعية»[1].

(1) التعريب والتعليم العالي: 28.

الخاتمة

ومن أهم ما يفضي إليه البحث ما هو آتٍ:

1- المسألة اللغوية لا بُدَّ أنْ تأخذ موقعها الحقيقي في قضايا السياسة، وقضايا التخطيط التي تخص كُلَّ أُمَّة.

2- تمكين العربية لا يكونُ ببعث الاعتزاز بها، وإنَّما يكونُ بتوفيرِ القوانين الحامية لها، والمساندة للعاملين في حقلها.

3- مدُّ العربية في شؤونِ الحياةِ عامَّة، وفي تدريسِ العلومِ التطبيقية بشكلٍ خاصّ، يُشكِّلانِ أصلاً متينًا في حيويَّتها، وبقاء صلاحيتها.

4- تجربة التعريب التي مرّت بها الأُمة في سابق عهدها وازدهارها، لها مماثل حي في أوّلِ نهضة هذه الأُمة في عصرها الحديث، وهناك دول نجحت تجربة التعريب فيها أيّما نجاح، وأسهمت تلك التجربة في بناء حضارة علمية يتطلع إليها الآخرون.

5- دعاوى أهل التغريب والذين يحاربون التعريب عن قصدٍ أو غير قصد هي دعاوى لا تثبتُ أمام النقد العلمي، ولا تُلبَّسُ إلّا على ضَعفة العقول الذين يعانون خواءً معرفيًا في تخصصاتهم العلمية، أو يجهلون حقيقة أنفسهم وانتمائهم لهذه الأُمة.

6- الدخول إلى التعريب، والعيش في ظلاله، وجني ثماره العلمية سيهونُ جميع المصاعب التي توضع في طريقه؛ فالنفسُ إذا وجدت لذةً في العلم والمعرفة هانت عليها جميع العوائق.

7- التعريبُ سيقدم خدمة جليلة للأُمة في بابي: المعرفة، والاقتصاد؛ لأنه –أي: التعريب– سيجعل المراكز العلمية تتسابق نحو العربية وعلومها، وكذلك سيكون التعليمُ بكلفة اقتصادية أقل بكثير من تعجيمه وتغريبه.

8- الأخذ بالتعريب سيكونُ من لوازمه إتقان ألسنة بشرية مختلفة، والدخول في عقول أُمم متنوعة، وبذلك تسقط دعوى أنَّ التعريب يتقاطع مع اللغات الأجنبية، وإنَّما سنأخذُ من تلك اللغات عقول تلك الأُمم، ولكن على بصيرة.

9- يجتمعُ على مائدة التعريب العالم المتبصر، الذي يفقه ما تحتاجه الأُمة في عالمها المعاصر، وأقول العالم بوصفه العام، أي أنّ العلم اتصف به اتصافًا حقيقيًا، ويجتمع عليه أيضا: رعاية ذلك الحاكم الذي يرعى سياسةً تعليمية قائمة على أُصول وضوابط، تحمي الأُمة من الضياع، فتحافظُ على هويتها، ويجعلُ طريق تقدمها ميسورًا للجميع.

وآخر دعوانا أنْ الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

1- الإحكام **في أُصول الأحكام**: أحمد بن علي ابن حزم الأندلسي (ت: 456 هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، د. ت.

2- بحوث في العربية: د.رشاد محمد سالم، دار البشير- الشارقة، ط/1، 1437 هـ= 2016م.

3- تأريخ المسألة المصرية 1875- 1910م: تيودور روتشتين، ترجمة عبد الحميد العبادي، ومحمد بدران، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط/2، 1355 هـ= 1936م.

4- التخطيط اللغوي نحو العربية بين المقننين والمنفذين: د. عبد العزيز بن عبد الرحمن الخثلان، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية- الرياض، السنة الثالثة، العدد الخامس، 1439 هـ= 2017م.

5- التخطيط اللغوي والسياسية اللغوية تأصيل نظري: د. محمود بن عبدالله المحمود، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية- الرياض، السنة الثالثة، العدد السادس، رجب 1439 هـ= إبريل 2018م.

6- التشريع اللغوي: أ.د. أحمد مطلوب، نشر في ضمن كتاب (التشريع اللغوي وبحوث أُخرى)، المجمع العلمي العراقي، 1432 هـ= 2011م.

7- تنبيه الرجل العاقل: أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية (ت: 728 هـ)، دار عالم الفوائد، ط/1، 1425 هـ.

8- السياسة اللغوية لدى الأُمم الحية: د. ولي الله كندو، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية- الرياض، السنة الأولى، العدد الأول، 1437 هـ= 2015م.

9- الصعوبات المفتعلة على درب التعريب: د. جميل الملائكة، مجلة مجمع اللغة العربية الأُردني، العدد 30، 1406 هـ= 1986م.

10- العرب والانتحار اللغوي: د. عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة- بيروت، ط/1، 2011م.

11- العربية لسان النبوة الخاتمة، عمر عبيد حسنه، المكتب الإسلامي، ط/1، 1429هـ- 2008م.

12- الفصحى لغة القرآن: أنور الجندي، دار الكتاب اللبناني- بيروت، 1402 هـ= 1982م.

13- لسان حضارة القرآن: محمد الأَوْراغي، الدار العربية للعلوم ناشرون-بيروت، ودار الأمان- الرباط، ومنشورات الاختلاف- الجزائر العاصمة، ط/1، 1431 هـ= 2010م.

14- اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي: د. مازن المبارك، دار النفائس- بيروت، ط/4، 1418 هـ= 1998م.

15- اللغة العربية في عصر العولمة: د. أحمد بن محمد الضبيب، مكتبة العبيكان- الرياض، ط/1، 1422 هـ= 2001م.

16- لغة العلم المعاصر: د. إبراهيم مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية الأُردني، العدد 30، 1406 هـ= 1986م.

17- لغتنا أداة تنميتنا: د. عبد العلي الودغيري، جائزة الملك فيصل العالمية، والمؤتمر الدولي للغة العربية الثامن- دبي، 2019م.

18- لماذا يرفضون التعريب: د. أحمد محمد الضبيب، نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد: 130، 1437 هـ= 2015م.

19- مدخل فلسفي مفاهيمي للحماية القانونية للغات: د. عبدالله بن عبد الرحمن البريدي، طبع في ضمن كتاب (اللغة لا تحمي ذاتها: مدخل نظري وتطبيقي للحماية القانونية للغات)، مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية- الرياض، ط/1، 1440 هـ= 2019م.

20- النقد الذاتي: علَّال الفاسي، المطبعة العالمية، دار الكشاف- بيروت، المطبعة العالمية، ط/1، 1952م.